الأمم المتحدة

A/AC.109/2008/2

الجمعية العامة

Distr.: General
19 February 2008
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٢	٣
ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية	٣-١٤	٣
ثالثا – الميزانية	١٥	٧
رابعا – الأوضاع الاقتصادية	١٦-٣٤	٧
ألف – معلومات عامة	١٦-٢٠	٧
باء – الزراعة، ومصايد الأسماك والنقل البحري	٢١-٢٣	٨
جيم – السياحة	٢٤-٢٥	٩
دال – الخدمات المالية	٢٦-٢٧	٩
هاء – تخطيط البناء والتنمية والأشغال العامة	٢٨-٣٠	١٠
واو – النقل والاتصالات	٣١-٣٤	١١

110308 110308 08-24410 (A)

خامسا – الأحوال الاجتماعية	٣٥-٤٨	١٢
ألف – معلومات عامة	٣٥-٣٦	١٢
بـاء – العمالة	٣٧	١٣
جيم – التعليم	٣٨-٣٩	١٣
دال – الصحة العامة	٤٠-٤٤	١٣
هاء – الجريمة والأمن والسلامة العامة	٤٥-٤٨	١٥
سادسا – البيئة	٤٩-٥١	١٦
سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء	٥٢-٥٧	١٧
ألف – منظومة الأمم المتحدة	٥٢-٥٣	١٧
بـاء – المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء	٥٤-٥٧	١٧
ثامنا – مستقبل مركز الإقليم	٥٨-٦١	١٨
ألف – موقف حكومة الإقليم	٥٨	١٨
بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٩-٦٠	١٨
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٦١	١٩

أولا – معلومات أساسية

١ – جزر فرجن البريطانية[١] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وهو يقع على بعد حوالي ١٠٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو و ٢٥ كلم من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ويمتد الإقليم على مساحة ١٥٣ كلم^{٢} تضم مجموعة من قرابة ٥٠ جزيرة وجزيّرة وجزيرة صغيرة منخفضة تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلا موزعة فيه على مساحة في البحر تغطي ٤٤٥ ٣ كلم^{٢}[٢]. وهناك من بينها ٢٠ جزيرة غير مأهولة. وتقع العاصمة رود تاون في جزيرة تورتولا كبرى تلك الجزر. أما الجزر الرئيسية الأخرى فهي فرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك. وقد قدّر عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٦ بقرابة ٧٨٧ ٢٦ نسمة وفي عام ٢٠٠٧ بما مجموعه ٥١٨ ٢٧ نسمة[٣].

٢ – وكان سكان المنطقة الأصليون من أبناء شعبي الأورواك والكاريب أول السكان المعروفين الذين استوطنوا الإقليم. وكان الهولنديون أول من أقام من الأوروبيين مستوطنة دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر وأصبح الإقليم مستعمرة بريطانية. وقد منح المزارعون الحق في إقامة حكومة مدنية، ومحاكم دستورية وجمعية منتخبة ومجلس تشريعي يخضع جزئيا لنظام التعيين اجتمع لأول مرة عام ١٧٧٢. وفي عام ١٨٧٢ انضمت الجزر إلى اتحاد جزر ليوارد. وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، طالب سكان جزر فرجن البريطانية بمزيد من الحكم الذاتي مما قاد إلى تحول الإقليم في عام ١٩٥٦ إلى مستعمرة ذات إدارة مستقلة.

ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٣ – في عام ٢٠٠٧، اعتمدت جزر فرجن البريطانية دستورا جديدا تم التفاوض بشأنه بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة الإقليم. وجاء التفاوض على الدستور الجديد، ثمرة لكتاب أبيض أعدته عام ١٩٩٩ حكومة المملكة المتحدة عن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار معنون ”شراكة من أجل التقدم

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مواد منشورة، بما فيها مواد نشرتها حكومة الإقليم، ومن مواد قدمتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) انظر www.thecommonwealth.org; www.redesigngroup.org.

(٣) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''[٤]. وعرض النظام الدستوري لجزر فرجن لعام ٢٠٠٧ أمام برلمان المملكة المتحدة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ودخل حيّز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وفقا لما ينص عليه الفرع ١ (٢) من النظام. ويحل هذا النظام الدستوري لجزر فرجن محل ذلك النظام الذي اعتمد في عام ١٩٦٧ وعدل في عامي ١٩٧٦ و ٢٠٠٥[٥].

٤ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أتاح الدستور الجديد حدوث تقدم دستوري ملحوظ. ويحدد الدستور الجديد بوضوح دور الحاكم، ويكفل وجود دور لحكومة جزر فرجن البريطانية في جميع المسائل التي قد يكون لها أثر مباشر على الإقليم أو سكانه. ويشمل ذلك إنشاء مجلس قومي للأمن يقدم المشورة بشأن الأمن الداخلي، وإتاحة قدر من الصلاحيات التمكينية التي تخوّل حكومة الإقليم الاضطلاع بالشؤون الخارجية أصالة عن نفسها. ويتضمن الدستور الجديد أيضا فصلا عن حقوق الإنسان، بما يمكّن من تكريس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد في الدستور، كما ينص كذلك على الفصل بين واجبات المدعي العام ومدير الادعاء العام[٣].

٥ - وعلّق رئيس الوزراء، في معرض ردّه على أسئلة طرحت عليه أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على عملية الاستعراض الدستوري التي فرغ منها حديثا. وأشار إلى أن الدستور الجديد جاء نتيجة لعملية استشارية تمت بمشاركة سلطات الإقليم وشعب جزر فرجن البريطانية على حدّ سواء. وذكر أنه على الرغم من وجود عناصر معينة يتعين ''إزالتها''، فإنه يمكن معالجتها ''في غضون ثلاث أو أربع سنوات بإدخال تعديلات صغيرة''. وأكد بشدة على ضرورة وجود درجة أكبر من التشاور مع الإقليم بشأن مسألة تعيين الحاكم، بالإضافة إلى مسألة التصديق على المعاهدات التي تنطبق على الإقليم. وعلاوة على ذلك، أشار إلى ضرورة إنشاء لجنة قضائية وقانونية خضعت للإصلاح، بالإضافة إلى تعيين مفوض لاستعراض مسألة الحدود الانتخابية[٦].

٦ - وكما كان عليه الحال في إطار الدستور السابق، تعين الدولة القائمة بالإدارة حاكما يتولى مسؤوليات الدفاع والأمن الداخلي والشؤون الخارجية والخدمات العامة وإدارة

(٤) ''شراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار، كتاب أبيض قدمه إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة؛ انظر الوثيقة A/AC.109/1999/1، المرفق.

(٥) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ انظر A/AC.109/2007/3؛ انظر أيضا www.opsi.gov.uk.

(٦) انظر http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmfaff/uc147-i/uc14702.htm.

المحاكم؛ ويحتفظ الحاكم بالسلطات التشريعية الضرورية لممارسة مسؤولياته الخاصة. وفي مجالات الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور الجديد على حصول حكومة الإقليم على مساهمات رسمية، تتيح درجة أكبر من تقاسم هذه المسؤوليات[٣]. وينص الفرع ٦٠ (١) من الدستور على أن الحاكم يتعين عليه إبقاء رئيس الوزراء على اطلاع تامّ فيما يخص الممارسة العامة للمسائل المشار إليها آنفا، وأنه يجوز لرئيس الوزراء أن يطلب معلومات بشأن أية مسألة معينة[٧].

٧ - وينص الدستور الجديد، بموجب الفرع ٤٧، على إدخال العمل بحكومة ذات طابع وزاري، تمثل، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ما طرأ من زيادة في حجم الاستقلال الذاتي والمسؤوليات الملقاة على عاتق الممثلين المنتخبين ديمقراطيا. وفي إطار هذه الترتيبات الجديدة، استعيض على المجلس التنفيذي بمجلس وزراء، واستعيض عن كبير الوزراء برئيس للوزراء، واستعيض عن المجلس التشريعي بمجلس نواب. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء (يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب)، وأربعة وزراء آخرين (يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء)، وعضو واحد بحكم منصبه (المدعي العام). وينص الفرع ٤٧ (٣) من الدستور الجديد على تولي مجلس الوزراء المسؤولية عن وضع السياسات، بما في ذلك توجيه تنفيذ هذه السياسات، بالقدر الذي تتعلق به بكل جانب من جوانب الحكمة، باستثناء تلك المسائل التي يتمتع الحاكم بمسؤولية خاصة بشأنها بموجب الفرع ٦٠، ومجلس الوزراء سيكون مسؤولا بصفة جماعية أمام مجلس النواب عن تلك السياسات وتنفيذها.

٨ - وبموجب الدستور الجديد، يرأس الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء، في حين يحق للحاكم ورئيس الوزراء كليهما إدراج بنود على جدول الأعمال، ويمارس رئيس الوزراء كذلك المسؤولية المتعلقة باستدعاء الموظفين العموميين للمثول أمام المجلس: وينص الفرع ٤٩ (٤) على أن أمين مجلس الوزراء والحاكم ورئيس الوزراء يتولون مهمة تشكيل فريق توجيهي لمجلس الوزراء لغرض وضع جدول أعمال المجلس؛ ويحق لكل من الحاكم ورئيس الوزراء أن يدرج بنودا على جدول الأعمال، ويتقيد أمين المجلس بإدراجها وفقا لذلك. وينص الفرع ٥٠ (١) أنه حيثما عرضت أمام مجلس الوزراء مسائل تستدعي حضور موظف عمومي، يجوز لرئيس الوزراء استدعاء ذلك الموظف إلى حضور جلسة المجلس؛ وعلى رئيس الوزراء استدعاء الموظف إذا ما طلب الحاكم ذلك، متصرفا وفق سلطته التقديرية.

(٧) www.opsi.gov.uk.

٩ - وكما ينص الدستور السابق بشأن المجلس التشريعي، يتألف مجلس النواب الجديد من رئيس للمجلس، والمدعي العام كعضو بحكم منصبه، و ١٣ عضوا منتخبا (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم بوجه عام).

١٠ - وتوجد أربعة أحزاب سياسية في الإقليم وهي: حزب جزر فرجن الذي أسس في عام ١٩٧١؛ وحزب المتحدين الذي أسس في عام ١٩٦٦؛ وحركة المواطنين المهتمين، التي أسست في عام ١٩٩٤ خلفا لحركة الشعب المستقل؛ والحزب الوطني الديمقراطي الذي أسس في عام ١٩٩٨. ويجب إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون بالأغلبية البسيطة.

١١ - ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تنطبق عليهم صفة ''ابن الإقليم'' التي يمنحها الدستور لكل من يستوفي الشروط ليكون ابناً للإقليم. ويقدر أن زهاء ٤٥ في المائة من السكان يحملون هذه الصفة التي تمنح لصاحبها الحق في العمل دون رخصة والحق في التصويت. ولا يحق لشخص أن يتقدم بطلب الحصول على الإقامة الدائمة إلا بعد أن يكون قد عاش وأقام بصفة دائمة في الإقليم لمدة عشرين سنة. وبعد حصول الشخص على الإقامة الدائمة يمكن له أن يتقدم بطلب الحصول على صفة ''ابن الإقليم''(٨). وكان قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ قد منح الحق في الجنسية البريطانية كاملة لجميع سكان تلك الأقاليم.

١٢ - وكما في الانتخابات العامة الأخيرة، التي أجريت في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، فاز حزب جزر فرجن بعشرة مقاعد من أصل ١٣ مقعدا في مجلس النواب، وقام لاحقا بتشكيل الحكومة، وتولى رالف ت. أونيل منصب رئيس الوزراء. ومن المقرر عقد الانتخابات العامة القادمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٣ - وباشر حاكم جزر فرجن البريطانية، ديفيد بيري، مهامّ منصبه في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

١٤ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. أما العدالة، فتقيمها المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي ويوجد مقرها في سانت لوسيا. وتتألف هذه المحكمة من قسمين: محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ويوجد قاضيان مقيمان من قضاة المحكمة العليا، ومحكمة استئناف زائرة تتألف من رئيس المحكمة وقاضيين من قضاة الاستئناف وتعقد

(٨) انظر http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmfaff/uc147-i/uc14702.htm.

جلساتها مرتين في السنة في الإقليم. وهناك أيضا محكمة صلح تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة أحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية.

ثالثا – الميزانية

١٥ – في الوقت الذي كانت ورقة العمل هذه قيد الإعداد، كانت تقديرات الميزانية لعام ٢٠٠٧ البالغة ٢٥٤ مليون دولار لا تزال قائمة، في حين كانت صياغة التقديرات لعام ٢٠٠٨ لا تزال جارية. ولا تزال الحكومة هي الجهة المشرفة المسؤولة عن مالية القطاع العام، وهو ما يمر أولا عبر تغطية النفقات الرأسمالية من الفوائض التشغيلية، حيثما كان ذلك ممكنا، وكذلك مواصلة الامتثال لمبادئ الاقتراض التوجيهية المتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان هناك فائض إجمالي يزيد على ٣٨ مليون دولار، أي ضعف المبلغ الذي كان موجودا في الفترة نفسها من العام السابق[٩].

رابعا – الأوضاع الاقتصادية

ألف – معلومات عامة

١٦ – يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية على السياحة والخدمات المالية الخارجية، التي تسهم بنصف الناتج المحلي الإجمالي تقريبا. ومنذ عام ١٩٥٩، ودولار الولايات المتحدة هو العملة الرسمية لجزر فرجن البريطانية[٣].

١٧ – وفي عام ٢٠٠٦، كان إجمالي الناتج المحلي يقدر بـ ١ بليون دولار، مما يمثل زيادة تقدر بنسبة ١١ في المائة مقارنة بإجمالي عام ٢٠٠٥ البالغ ٩٤٠ مليون دولار. وقد مثلت السياحة والخدمات المالية الخارجية، تباعا ما يقرب من ٣٠,٧ في المائة و ١٧,٩ في المائة. أما نصيب الفرد فيه، فقد قدر في عام ٢٠٠٦ بأنه ٣٦,٤١٧ دولار[٣].

١٨ – ومن المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي بكثير ١ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، وتسهم قطاعات الدعم كقطاع البناء فيه بأكثر من ٥٠ مليون دولار نتيجة مواصلة تطوير الهياكل الأساسية. وبقراءة للاتجاهات الملحوظة، تبين أن عام ٢٠٠٧ اتسم بأعلى نسبة نمو على الإطلاق في إجمالي الناتج المحلي الذي سيصل إلى نحو ١٢,٩ في المائة، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى السياحة، والخدمات المالية، وتقديم البدء المتوقع في عدة مشاريع

(٩) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، (A/AC.109/2007/3، الفقرة ١٦).

استثمارية كبيرة. ومن الصناعات الأخرى التي كان لها تأثير ايجابي في اقتصاد الإقليم، هناك قطاعات البناء، ومصائد الأسماك، والثروة الحيوانية، والزراعة وإنتاج الرّم[١٠].

١٩ - و في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ، أعلن كبير الوزراء أن خطط حكومة الإقليم التي كان يجري تنفيذها آنذاك يمكن أن يتوقع منها أن تساعد في استمرار تطوير قطاعي السياحة والأنشطة الخارجية من خلال تعزيز التشريعات والضوابط التنظيمية. ستتواصل أيضا استراتيجية جذب الاستثمارات مع دعم مؤسسات القطاع الخاص[١١].

٢٠ - ومثلما ورد في تقارير سابقة، فإن شركاء الإقليم التجاريين الرئيسيين هم الولايات المتحدة الأمريكية، وبورتوريكو، والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، والمملكة المتحدة. وقد شكلت المواد الغذائية والآلات والوقود القسط الأعظم من الواردات[١٢].

باء - الزراعة، ومصايد الأسماك والنقل البحري

٢١ - تمثل نسبة إسهام الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١ في المائة، ومعظم الاحتياجات الغذائية يتم سدها عن طريق الاستيراد. وتبلغ المساحات المزروعة قرابة الـ ٨٠٠ هكتار وهناك ٠٠٠ ٤ هكتار من المراعي. والفواكه والخضروات هي المحاصيل الرئيسية وهي موجهة للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[٣].

٢٢ - وقد شهدت وزارة الزراعة في حكومة الإقليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في إنتاج الأغذية في الإقليم بنسبة واحد في المائة تقريبا، وبخاصة فيما يتعلق بإنتاج الموز، وبعض الخضروات واللحوم. وكانت الوزارة قد ركزت في محاولة لتحسين خدماتها، على عدة مبادرات جديدة، بما في ذلك تقديم إعانات دعم للمزارعين، مع إيلاء اهتمام خاص لقطاع تربية الخنازير. وتشمل المبادرات الأخرى تحسين سلالات المواشي ودعم البرنامج الجاري لمساعدة المزارعين، وهو البرنامج الذي تقدم من خلاله مساعدتهم بالمواد الزراعية وبتسويق المحصول الزراعي والمنتجات الزراعية. ومن المتوقع إدخال تكنولوجيات جديدة، كبيوت الدفيئة المتطورة[٣].

---

(١٠) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كبير الوزراء، الخطاب بشأن حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(١١) كبير الوزراء، الخطاب بشأن حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(١٢) A/AC.109/2007/3.

٢٣ - أما الصيد البحري في جزر فرجن البريطانية، فيحكمه قانون عام ١٩٩٧ لمصائد الأسماك وأنظمة عام ٢٠٠٣ لمصائد الأسماك. وهو يغطي أساسا احتياجات السوق المحلية. وهناك نوعان أساسيان من الصيد البحري في الإقليم يمارس كلاهما على نطاق محدود، أحدهما لأغراض تجارية، والآخر للترفيه. وهناك أيضا الصيد في عرض البحر باستعمال الخيوط الطويلة، وتوجد سفينة وحيدة يجري تشغيلها. وتتراوح كميات المصيد السنوية بين ١٠٠ و ٣٠٠ طن وتصل فيها نسبة أنواع سمك المرجان إلى نحو ٦٠ في المائة. ويضم أسطول الصيد التجاري ٢٥٠ مركبا، ومعظم الصيادين يملكون عدة صيدهم. ويبيع معظم الصيادين مصيدهم في عدة أماكن داخل الإقليم ومنهم عدد كبير يبيعه مباشرة إلى الفنادق والمطاعم وعدد قليل آخر يبيعه إلى شركة جزر فرجن البريطانية للصيد البحري[٣].

جيم - السياحة

٢٤ - مما يجعل من جزر فرجن البريطانية قبلة طبيعية للسواح، ثراء غطائها النباتي، وشواطئها غير الملوثة، وأحواض استقبال اليخوت، وشعابها المرجانية الجميلة. ولا تزال السياحة الرفيعة المستوى تشكل أهم قطاع اقتصادي بمفرده بالنسبة للإقليم. فقد قدر عدد السواح الذين قدموا في عام ٢٠٠٧ إلى الإقليم بـ ٦٦٠ ٨٨٨ سائحا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧,٦ في المائة عن السنة السابقة. ولا يزال السواح الوافدون في سفن الجولات السياحية البالغ عددهم ٨٠١ ٤٧٠ سائحا هم الفئة الرئيسية من زوار الإقليم حيث أن نسبتهم إلى مجموع السياح الوافدين في عام ٢٠٠٧ تشكل قرابة ٥٣ في المائة. وشكلت نسبتا أعداد السواح الذين توقفوا في الإقليم في طريقهم إلى وجهات أخرى، والذين قدموا إليه في رحلة جماعية ٤٢، و ٥ في المائة تباعا[٣].

٢٥ - وهناك عدة مشاريع جارية لتطوير السياحة الرفيعة المستوى حيث أن من المعتزم زيادة غرف الفنادق في السنوات السبع القادمة بما يربو على ١ ٠٠٠ غرفة، مما يمثل استثمارا جديدا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب السياحة لجزر فرجن البريطانية جهوده لتحسين المعايير بالاستعانة ببرامج تدريب تركز على خدمة الزبائن فضلا عن مبادرة جديدة لتحسين المعايير الأساسية لأعمال التخطيط العمراني لمرافق الإيواء[٣].

دال - الخدمات المالية

٢٦ - منذ إنشاء لجنة الخدمات المالية في ٢٠٠٢، وهي تعمل بوصفها سلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن جميع ما يقدم من داخل جزر فرجن البريطانية وخارجها من خدمات مالية من حيث تنظيمها ومراقبتها وأعمال التفتيش المتعلقة بها. وكان قانون عام ٢٠٠٦

للشركات التجارية لجزر فيرجن البريطانية ساعد في وضع جزر فرجن البريطانية في مركز الريادة في مجال تسجيل الشركات من جميع أنحاء العالم. وتواصل اللجنة، من خلال سجل شؤون الشركات، العمل كمصدر من أهم مصادر توليد الإيرادات في الإقليم. وقد بلغ في عام ٢٠٠٦ عدد الشركات الجديدة التي سجلت ٢٨٤ ٦٥ شركة. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٧، كان هناك ٨٠٣ ١٧ شركات، و ٢٨ شراكة محدودة و ٠٤٣ ١ شركة أعلن عن حلها[٣].

٢٧ - وفي خطاب لرئيس الوزراء أمام لجنة مجلس العموم للشؤون الخارجية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تحدث رئيس الوزراء في معرض رده على سؤال بشأن تنظيم الصناعات المالية، عن الترتيبات ذات الصلة القائمة في جزر فيرجن البريطانية، والمتمثلة بخاصة في لجنة الخدمات المالية، فقال في جملة أمور ما يلي.

”يبقي المدير العام للجنة الخدمات المالية الحاكم على علم بسير الأمور. وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة مع مجلس الوزراء لتقدم، بالإضافة إلى التقرير السنوي، استكمالا ولمحة عامة عما يحدث وعما يرجح أن يحدث. ونحن نقترح الآن تغيير هذا الأمر بحيث لا تجتمع اللجنة مع مجلس الوزراء فقط، بل وكذلك مع مجلس النواب. فمجلس النواب هو الذي يسن القوانين. فهو إذا لم يكن ملما في العمق بالأمور ويفهم أسباب القيام بأمور معينة ويفهم الأسباب الموجبة لسن القوانين، فإن ذلك ربما تنشأ عنه صعوبات. فقد مرت سنوات حتى الآن والمجلس التشريعي، كما كان يسمى رسميا، ينسب إليه رسميا القول إنه لم يحدث قط أن كان ثمة انقسام كلما تعلق الأمر بالخدمات المالية والتشريعات المتعلقة بها. ذلك أن المجلس أدرك أهمية أن توجد التشريعات الملائمة لدعم هذه الصناعة“[١٣].

هاء - تخطيط البناء والتنمية والأشغال العامة

٢٨ - التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية يحكمه قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، ويقضي هذا القانون بضرورة موافقة حكومة الإقليم على كل أعمال التطوير. وخلال الفترة قيد النظر، أصدرت الحكومة ٥٤ من إشعارات الامتثال، ولم تعرض أي حالة على نظر المحكمة. وخلال عام ٢٠٠٧ ،تمت معالجة ٣٣٥ طلبا لأعمال بناء، و ١٥٧ طلبا لإجراء تقسيمات للأراضي ونحو ٣٠ طلبا آخر. ومن المتوقع أن يتم تنقيح واستكمال خطة

(١٣) انظر (http://www.publications parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmfaff/uc147-i/uc14702.htm)

الإقليم لتغطية الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، التي تحدد أوجه أنشطة استخدام الأراضي وتحدد المناطق غير المطورة[١٣].

٢٩ - وقد أنجزت شركة الكهرباء لجزر فرجن البريطانية المرحلة الرابعة من خطة التنمية لتحسين إمدادات الكهرباء إلى الإقليم حيث اشترت رسميا أربعة محركات جديدة يتوقع أن تقلل من احتمالات انقطاع التيار الكهربائي. ذلك أنه كانت هناك في السنوات الماضية تحديات تتعلق بالمحافظة على انتظام الإمداد بالكهرباء على نحو موثوق، غير أنه بتركيب هذه المحركات، سيكون هناك ما يزيد على ٤٠ ميغاواط من القدرة المتاحة في أي وقت. وعادة ما تكون القدرة المطلوبة ٢٨ ميغاوات[١٤].

٣٠ - ومثلما ورد ذكره في تقارير سابقة، فإن لإدارة المياه والمجاري في الإقليم قرابة ٨ ٠٠٠ زبون تورد لهم المياه من ١٠ خزانات عاملة و ٨ محطات لتحلية المياه. وهذه المحطات مملوكة لثلاث شركات خاصة تشتري منها الحكومة المياه.

واو - النقل والاتصالات

٣١ - لجزر فرجن البريطانية شبكة من الطرقات المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كلم. وهناك خدمات لرحلات بحرية مباشرة إليها انطلاقا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا. ويوجد في رود تاون مرفأ في مياه عميقة. وهناك سفن تقدم خدمات للنقل المنتظم بين ترتولا وبعض الجزر الأخرى وسان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتم بناء أرصفة جديدة في أنيغادا، وخوست فان دايك، وتريليس باي، وكين غاردن باي[١٥].

٣٢ - وتوجد في جزر فرجن البريطانية ثلاثة مطارات دولية، تسير رحلات إليها ١٥ شركة طيران. وتعتزم حكومة الإقليم توسيع قدرات تقديم خدمات النقل الجوي إلى فرجن غوردا، وتدشين مرفق جديد في غان كريك لاستقبال الطائرات المائية لتقديم خدمات النقل إلى سان توماس، وسان خوان ووجهات إضافية[١٦].

---

(١٤) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير The BVI Beacon, http://bvibeacon.com، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(١٥) كبير الوزراء، الخطاب بشأن حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(١٦) كبير الوزراء، الخطاب بشأن حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ (انظر www.caribbeannetnews.com) ٤ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٨.

٣٣ - وطوال عام ٢٠٠٧، قامت وزارة الاتصالات والأشغال بعدد من مشاريع تحسين الطرق، بما في ذلك إقامة حواجز أمان في منطقة بالاست باي، وإعادة بناء الجسر القائم في رود تاون بين سانداي مورنيغ ويل وباند ستاند، وكذلك إعادة الجسر القائم في كاروت باي بريدج. وشمل تحسين شبكات الصرف تنظيف وتركيب هياكل الصرف في دافس بوتوم، وسي كاوز باي، وغرينلاند ورود تاون، بمساعدة جزئية من برنامج الحد من الكوارث والمخاطر التابع لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي[٣].

٣٤ - ووقعت الشركة البريطانية كيبل اند وايرلس، مع الشركة الوحيدة التي تقدم خدمات الهاتف الجوال في جزر فيرجن البريطانية، شركة CCT للاتصالات العالمية، مذكرة تفاهم بشأن اتفاق للترابط. وهذا التفاهم يعتبر المحطة الأخيرة قبل التحرير المرتقب لسوق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأعلنت الشركة الكاريبية ديجيسل للهواتف الجوالة من جانبها، أنها قد منحت رخصة لتشغيل شبكة هواتفها الجوالة في الإقليم[٣].

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - معلومات عامة

٣٥ - هناك مساعدة مالية لفائدة المحتاجين تقدم إليهم عن طريق ''مجلس الضمان الاجتماعي''، وهو جهاز رسمي تابع لوزارة المالية. ويصرف المجلس لهؤلاء استحقاقات تتعلق بالمرض والأمومة، فضلا عن المعاشات التقاعدية. ويستفاد من المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أن وزارة التنمية الاجتماعية تقدم أيضا منحا ومساعدات أخرى للأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة، وذلك من خلال لجنة المساعدة العامة. وهذه لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء وتشمل البرامج الأخرى التي تديرها إدارة التنمية الاجتماعية خدمات المسنين والمعوقين، وخدمات الأسرة والأطفال، ودار رينبو لرعاية الأطفال، ومعونات اجتماعية وقانونية، وتنمية المجتمعات المحلية. ومن المتوقع الانتهاء من أعمال بناء مركز للخدمات الاجتماعية في كين غاردن باي في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨[٣].

٣٦ - ووفقا لحكومة الإقليم، تمت زيادة قيمة المعاش التقاعدي الذي يدفعه الضمان الاجتماعي والمعاشات لجميع الذين أعمارهم ٦٥ عاما فما فوق، ووسعت أهليه الحصول على استحقاقات المعاشات التقاعدية لتشمل أيضا عمال المياومات[١٧].

(١٧) كبير الوزراء، الخطاب بشأن حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

باء – العمالة

٣٧ – تنخرط معظم القوة العاملة، البالغ قوامها ٩٣٩ ١٦ عاملا (٢٠٠٦)، في العمل لدى الحكومة (٣١,٢ في المائة) وفي السياحة (١٥,٤ في المائة) وفي قطاع الإنشاءات (٨,٤ في المائة). ووفقا لما أعلنته الوحدة الحكومية للتخطيط الإنمائي. كان معدل البطالة لعام ٢٠٠٦ في جزء فرجن البريطانية ٣,١ في المائة[٣].

جيم – التعليم

٣٨ – التعليم في جزر فرجن البريطانية مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح سنهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاما. وتوجد في الإقليم ١٨ مدرسة ابتدائية حكومية و ١١ مدرسة ابتدائية خاصة، موزعة في تورتولا وأنيغادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. والتعليم الثانوي، المستوى (ألف) (من سن ١٢-١٦ عاما) مجاني أيضا. وهناك سبع مدارس ثانوية أربع منها خاصة وثلاث حكومية. وشرعت كل من كلية المجتمع في براكيتا باي وكلية المجتمع هـ. لافيتي ستاوت، في إعفاء الطلاب من الرسوم الدراسية[٣].

٣٩ – والعمل جار في سياق المشروع الوطني للمقررات الدراسية لتحديث النظام التربوي بصورة جوهرية. ويجري حاليا الاختبار الميداني للمواد المتعلقة بمقررات اللغات والرياضيات والعلوم المتكاملة، ومن المزمع أن توضع معايير تربوية لبقية المواد. ومن المتوقع إعداد خطة تنفيذية لمقررات الرياضيات واللغات والعلوم المتكاملة في عام ٢٠٠٨. وسوف يبدأ الاختبار الميداني لمقررات العلوم الاجتماعية، والفنون (الموسيقى والفنون الجميلة) والتربية البدنية خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشمل الخطوات الرئيسية المتخذة في مجال التعليم زيادة المنح الدراسية المقدمة في جزر فرجن البريطانية للحصول على درجات علمية أعلى في الخارج بنسبة ٥٠ في المائة وتزويد جميع مدارس الإقليم بحواسيب جديدة[٣].

دال – الصحة العامة

٤٠ – في عام ٢٠٠٥، سُن قانون هيئة جزر فرجن البريطانية للخدمات الصحية، الذي تم بموجبه إنشاء هيئة الخدمات الصحية في الإقليم وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تدير تقديم جميع خدمات الرعاية الصحية العامة. ووفقا لما أعلنته الدولة القائمة بالإدارة، فما زالت حكومة الإقليم هي الممول الرئيسي للهيئة. وفي الوقت نفسه، قامت الهيئة بجهود متضافرة لتحسين إدرار الدخل وتحصيله لتيسير الانتقال من الاعتماد الكلي

تقريبا على تمويل الحكومة إلى العمل بوصفها هيئة مستقلة لا تتلقى، وإن تلقت فبشكل محدود، أموالا عامة[١٨].

٤١ - وعملا بقانون الصحة العامة لعام ١٩٧٦ وهو الإطار القانوني لحماية وتعزيز صحة السكان، تقدم الخدمات الصحية الحكومية مجانا في نقطة الاستخدام لفائدة فئات معينة من قبيل التلاميذ المتفرغين كلية للدراسة، والأمهات المرضعات، والمسنين، والمرضى عقليا، وعمال الصحة، وعناصر إطفاء الحرائق، وأفراد الشرطة، والسجناء، وضباط السجون. وشرعت حكومة الإقليم في إنشاء برنامج وطني للتأمين الصحي[١٩].

٤٢ - ويوجد حاليا ٥٨ طبيبا و ٩ أطباء أسنان يمارسون نشاطهم في الإقليم، منهم ٣١ طبيبا و ٢ من أطباء الأسنان يعملون في القطاع العام، بينما يبلغ عدد العاملين منهم في القطاع الخاص ٢٧ طبيبا و ٧ أطباء أسنان. ويوجد في الإقليم مستشفى عام (مستشفى بيبليز) سعته ٤٤ سريرا، ومركز صحي في رود تاون لإحالة المرضى وشبكة من ١٠ عيادات محلية فضلا عن مركزين صحيين. أما خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص، فيقدمها مستشفى واحد (عيادة بوغنفيل)، وثلاث عيادات لجراحة الأسنان، وأربعة مجمعات طبية، توجد ثلاثة منها في توروتولا وواحد في فرجن غوردا.

٤٣ - وبدعم من مجلس الضمان الاجتماعي، جرى خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تشييد ملحق المستشفى وركب أول جهاز للتصوير الشعاعي الطبقي بالحاسوب. و اكتملت في عام ٢٠٠٧ أعمال إقامة مهبط للطائرات العمودية في رودتاون لأغراض النقل الطبي ويعمل الآن على نحو كامل. وتم التوقيع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على عقد بلغت قيمته ٦٣,٩ مليون دولار لبناء مستشفى عام جديد[٢٠]، وبدأ المقاول العمل في الموقع في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٧. ويجري إنشاء المستشفى الجديد البالغة سعته ١٢٨ سريرا خلف المستشفى الحالي وسيجري ربطه بملحق المستشفى[٢١].

٤٤ - في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وصل عدد المصابين بالإيدز، الذين تم إبلاغ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية بإصاباتهم، إلى ٨٥ شخصا. وقد توفي منهم ٢٧ شخصا.

---

(١٨) انظر A/AC.109/2007/3.

(١٩) كبير الوزراء، خطاب حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(٢٠) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ انظر أيضا www.caribbeannetnews.com، ١٩ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٢١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ رئيس الوزراء، خطاب حالة الإقليم، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وأُبلغ عن ٥٨ شخصا يقيمون في جزر فرجن البريطانية تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٧ عاما ممن هم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وأفادت التقارير أن مؤتمر القمة الوطني السنوي للشباب المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي بدأ في عام ٢٠٠٤، لا يزال هو المبادرة ذات المعنى بالنسبة لطلاب المرحلة الثانوية. وقد تم إحراز تحسن ملموس في مجال مراقبة الفيروس على نطاق القطاعين الصحيين العام والخاص، مما يساعد على توفير قاعدة بيانات مرجعية وتحسين رصد المرض[٣].

هاء – الجريمة والأمن والسلامة العامة

٤٥ – أصبح معدل الجريمة الذي ارتفع في الإقليم في مطلع الألفية الثانية مصدرا للقلق كما أثير في المجلس التشريعي. وكشفت المناقشات التي تلت ذلك أوجه قصور الإطار القانوني وجهاز إنفاذ القوانين والعدالة الجنائية في الإقليم، و هي شواغل تجري معالجتها بالتدرج، بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالموظفين وغيرهم من أفراد قوة الشرطة الملكية لجزر فرجن البريطانية وفقا لما أفادت به التقارير سابقا[٢٢].

٤٦ – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تمثل المشاكل المرتبطة بالاتجار بالمخدرات أكبر تهديد محتمل للاستقرار في جزر فرجن البريطانية. والسبب الذي يجعل الإقليم هدفا رئيسيا للمتاجرين بالمخدرات يعود إلى كثرة جزره الصغيرة غير المأهولة. ووفرت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لنشاً للشرطة، وتمول بالاشتراك مع حكومة الإقليم عددا من الموظفين البريطانيين بالإضافة إلى معدات مكافحة المخدرات للمساعدة في مكافحة جرائم المخدرات. وتوجد بين جزر فرجن البريطانية والولايات المتحدة معاهدة لتبادل المساعدة القانونية، وهناك تعاون وثيق مع وكالات إنفاذ القانون التابعة لها. ويغطي تشريع الإقليم المعني بغسيل الأموال كافة الجرائم، ولا يقتصر على الجرائم ذات الصلة بالمخدرات دون سواها[٢٣].

٤٧ – وعلاوة على ذلك، فإن قيام صيادي الأسماك القادمين من الجزر المجاورة بالصيد في المياه الإقليمية لجزر فرجن البريطانية، يثير التراعات من وقت لآخر. ولا تزال رياضة صيد الأسماك في جزر فرجن البريطانية مصدر جذب رئيسي للكثير من السائحين، فضلا عن صيادي الأسماك من المناطق المجاورة. وتم في عام ١٩٧٥ الاتفاق بين المملكة المتحدة لبريطانيا

---

(٢٢) A/AC.109/2007/3.

(٢٣) لمحة موجزة عن جزر فرجن البريطانية، www.fco.gov.uk.

العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة على تحديد خط الحدود البحرية بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[٢٤].

٤٨ - وأكد مدير سجل سفن جزر فرجن للنقل البحري، الذي افتتح مؤخرا، التزام حكومة جزر فرجن البريطانية بضمان اعتماد موظفي أمن السفن والشركات وفقا للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية[٢٥].

سادسا - البيئة

٤٩ - لا تزال تعرية التربة والترسب في البيئة البحرية تشكل مشكلة رئيسية تؤثر على البيئة البحرية والأرضية في جزر فرجن البريطانية. وطبقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على عدة طلبات في مجال التنمية العمرانية شروط تقييم الأثر في البيئة المنصوص عليها في قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤. وكان من بين المشاريع الكبرى التي خضعت لهذه العملية مشروع التنمية العمرانية في سكراب أيلند؛ ومشروع توسيع المرساة؛ ومشروع التنمية العمرانية في شاطئ لامبيرت؛ والتنمية العمرانية في ساند كاسل. وبالإضافة إلى جلسة الاستماع العام الأولية، فقد جرى جمع مقاولي البناء والمسؤولين الحكوميين مع بعضهم كل ثلاثة أشهر للإبلاغ عن امتثال المشاريع[٣].

٥٠ - وانضمت جزر فرجن البريطانية للعديد من الاتفاقات البيئية العالمية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. وجرى إدماج أحكام اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض في التشريع التمكيني المحلي، إلا أن الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الأخرى ظلت صكوكا كما ووفق عليها فحسب. وبهدف معالجة هذا الشاغل، يجري حاليا بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعداد مشروع قانون شامل للبيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ومن المتوقع أن يجري استعراضه مع إمكانية سنّه في عام ٢٠٠٨[٣].

٥١ - وإدراكا للأثر الكبير المحتمل حدوثه وبسبب تغير المناخ، فقد شاركت جزر فرجن البريطانية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في العديد من الاجتماعات الإقليمية لمساعدة خطتها

(٢٤) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ www.caribeannetnews.com؛ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٢٥) caribbeannetnews.com، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

لخفض المخاطر والآثار ذات الصلة، فضلا عن الحصول على الأموال والموارد، ويشمل ذلك مجالي بناء القدرات وتبادل المعلومات[٣].

سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء

ألف – منظومة الأمم المتحدة

٥٢ – جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتعاون اللجنة الوطنية لليونسكو مع منظمة اليونسكو في مجالات بناء المؤسسات والقدرات. وحصلت هيئة التأمين المشترك ضد الكوارث العاملة على نطاق منطقة البحر الكاريبي، والتي أنشأها البنك الدولي، على أموال بلغت ٤٧ مليون دولار لمساعدة منطقة البحر الكاريبي، بما فيها جزر فرجن البريطانية في حالة حدوث إعصار أو زلزال[٢٦].

٥٣ – واتفقت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأقاليم ما وراء البحار الممثلة في المجلس التشاوري لعام ٢٠٠٧، بما فيها جزر فرجن البريطانية، على تمديد نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتشمل كافة أقاليم ما وراء البحار في أقرب فرصة. كما حددوا حزيران/يونيه ٢٠٠٨ كتاريخ لتمديد اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢ المعنية بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لتمديد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على نطاق كافة أقاليم ما وراء البحار[٢٧].

باء – المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء

٥٤ – إن الإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. كما أن الإقليم عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

٥٥ – إن جزر فرجن البريطانية، بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها مرتبطة بالاتحاد الأوروبي وإن لم تكن جزءا منه[٢٨]. والإقليم من الموقعين على اتفاقيات يحصل بموجبها على مساعدة إنمائية من الاتحاد الأوروبي على أساس الشراكات القائمة على عنصر الأداء.

---

(٢٦) UPI، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، www.fce.gov.uk.

(٢٧) www.fco.gov.uk، بيان صحفي، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٢٨) انظر منشور الاتحاد الأوروبي المعنون ”اتفاق الشراكة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي“ ٢٠٠٦.

٥٦ - وتنسق أمانة الشؤون الدولية في حكومة الإقليم الجهود المبذولة لتعزيز علاقة الإقليم مع ''أصدقاء جزر فرجن البريطانية''. وجرى أيضا تناول مسألة استمرار مجلس جزر فرجن المشترك في أداء مهامه، خلال الزيارة التي قام بها السيد جون ب. ديجونغ، حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلى جزر فرجن البريطانية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، عندما أكد التزامه بدعم استمرار المجلس في أداء دوره الحيوي في معالجة المسائل التي تهم الإقليمين. وجرى خلال اجتماع مع كبير الوزراء تحديد عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة لاستمرار التعاون[٢٩].

٥٧ - واعترافا بإطارها للتعاون الدولي والتزامها منذ وقت طويل بالامتثال الكامل للمعايير الدولية[٣٠]، فقد جرى الترحيب في مؤتمر لجنة المنظمة الدولية للسندات المعقود في عام ٢٠٠٧، بمفوضية جزر فرجن البريطانية للخدمات المالية بوصفها عضوا عاديا في المنظمة[٣٠].

ثامنا - مستقبل مركز الإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٨ - يرد موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل في الفرع الثاني الذي يتناول المسائل الدستورية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٩ - في بيان أدلت به في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ممثلة المملكة المتحدة أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، قالت من جملة أمور أخرى ''إن حكومتها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة لعشرة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تقدم كل ما يساعد ويشجع تلك الأقاليم التي تصبو للتقدم صوب الاستقلال، حيثما كان ذلك خيارا. وأن حكومتها مع أقاليمها وراء البحار يواصلون العمل صوب الأهداف المشتركة المتمثلة في الأمن، والاستقرار، والتنمية السياسية والاقتصادية المستدامة، والديمقراطية، والحكم الرشيد وسيادة القانون ... ونظرت حكومتها بعناية في كافة اقتراحات التغيير الدستوري التي تلقتها من الأقاليم[٣١]''.

---

(٢٩) http://www.governordejongh.com/news/archivc/2007/03/031506-2.html.

(٣٠) مفوضية جزر فرجن البريطانية للخدمات المالية، بيان صحفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٣١) A/C.4/62/SR.5.

٦٠ - وكما أفيد من قبل[٣٢]، فقد قيَّم وزير أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة في بيان أدلى به في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ العلاقات بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بعد سبع سنوات من صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ المعنون ''شراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''[٣٣]. وقُدم سابقا شرح لموقف المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن أشكال العلاقات البديلة وفقا لما ورد في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)[٣٤].

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦١ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١١٨/٦٢ ألف وباء، ويتعلق الجزء رابعا منه بجزر فرجن البريطانية. وعملا بفقرات منطوق ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

''١ - **ترحب** بالمفاوضات المتعلقة بالتقدم الدستوري وتحقيق التوازن في السلطة بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم التي جرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتمخضت عن مشروع الدستور الذي أقره المجلس التشريعي للإقليم بالإجماع في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

''٢ - **ترحب أيضا** بالجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لكي ترتكز القاعدة الاقتصادية للإقليم على الملكية المحلية وعلى قطاع الخدمات المهنية بصورة أكبر من ارتكازها على الخدمات المالية؛

''٣ - **ترحب كذلك** بالعمل الجاري الذي يضطلع به مجلس جزر فرجن المشترك بين الحكومتين المنتخبتين لجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بوصفه آلية للتعاون العملي بين الإقليمين المتجاورين''.

---

(٣٢) A/AC.109/2007/3.

(٣٣) انظر A/AC.109/1999/1، المرفق.

(٣٤) A/AC.109/2007/3.